Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الخامس - العدد الخامس عشر || تاريخ الإصدار 2026-06-20

(مقال مراجعة الموضوع)

النظم السياسية في الشرق الأوسط بين إرث الفكر السلطوي ومطالب التحول والإصلاح: مصر نموذجًا (مراجعة استعراضية في تطور الأدبيات)

Review Article: Political Systems in the Middle East Between the Legacy of Authoritarian Thought and the Demands for Transformation and Reform: Egypt as a Model – A Review of the Development of the Literature

م.م زهراء عبد الامير احمد

Zahraa Abdul Amir Ahmed

جامعة كربلاء - كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss51535

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
تسعى هذه المراجعة الاستعراضية إلى بيان الجدل النظري والتجريبي المرتبطة بوجود وديمومة النظم السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع تركيزنا على مصر بوصفه نموذج للتحليل باعتباره ذات خصوصية بنيوية وتاريخية وتنطلق المراجعة من فرضية مفادها أن الاستمرار السلطوي في هذه المنطقة لا تعد انحرافاً استثنائياً عن مسار التحول الديمقراطي العالمي بل هي نتاج منظومات متشابكة من العوامل المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عملت على أعادت إنتاج نفسها عبر أجيال وازمان متعاقبة من الحكم.

هذه الدراسة تعتمد على تحليل مصادر أكاديمية صادره بين عامَي 1990الى2025 ، تشمل كتباً ومقالات ودوريات علمية متخصصة وتقارير مراكز البحث.

وتسعى إلى تقديم قراءة استعراضية نقدية في البحوث السياسية الحديثة التي عالجت مشكلة التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط ،ويركز المقال على الثنائية التناقضية بين البقاء والاستمرار التسلطي وقوى المطالبة بالإصلاح والتحول والتغيير. وبالاعتماد على الاقتصاد السياسي والتحليل المؤسساتي الحديث، متخذه من النظام السياسي المصري نموذج تطبيقي لتوضيح كيف تنجح النظم السلطوية في إعادة إنتاج نفسها والالتفاف على التغيير الجذري الذي حصل عقب الهزات السياسية الكبرى .

ومن اجل الوصول الى هدف المقالة صنفت هذه المراجعة الى ثلاث محاور اساسية الاولى: الإطار المفاهيمي من حتمية التحول الى ادبيات الصمود السلطوي ،اما ثانياً: ركائز إرث الفكر السلطوي في الشرق الأوسط وثالثا مصر كنموذج تطبيقي اذ تمثل الحالة المصرية التجسيد للتكيف السلطوي واعادة انتاج النظام.

الكلمات المفتاحية: النظم السياسية ، الشرق الاوسط ، الفكر السلطوي ، الاصلاح ، التحول ، مصر.

Abstract:

This review seeks to clarify the theoretical and empirical controversy associated with the existence and permanence of authoritarian regimes in the Middle East and North Africa, with our focus on Egypt as a model of analysis as having structural and historical specificity. It is an intertwined combination of institutional, social, economic, and political factors that have reproduced themselves through successive generations and times of rule.

This study is based on an analysis of academic sources issued between 1990 and 2025, including books, articles, specialized scientific journals, and reports of research centers.

It seeks to provide a critical review of modern political research that has addressed the problem of democratic transition in the Middle East, and the article focuses on the contradictory duality between survival and authoritarian continuity and the forces demanding reform, transformation and change. Relying on political economy and modern institutional analysis, it takes the Egyptian political system as an applied model to illustrate how authoritarian regimes succeed in reproducing themselves and circumventing the radical change that took place in the aftermath of major political upheavals.

In order to reach the goal of the article, this review has been classified into three main axes: first: the conceptual framework of the inevitability of the transformation into the literature of authoritarian resistance, second: the pillars of the legacy of authoritarian thought in the Middle East, and thirdly, Egypt as an applied model, as the Egyptian case represents the embodiment of authoritarian adaptation and the reproduction of the regime.

Keywords: Political Systems, Middle East, Authoritarian Thought, Reform, Transformation, Egypt.

المقدمة

يعد الشرق الأوسط حقلاً جيد لدراسة إشكاليات الحوكمة والسلطة إذ توجد في هذا الفضاء الجغرافي الواسع تناقضات عميقة وكثيرة بين قوى التحول ومتطلبات الاستقرار والمطالب الشعبية بالإصلاح من جهه والأنظمة السلطوية الساعية إلى الإبقاء على مواقعها من ناحية أخرى ، وأولت الأدبيات الأكاديمية اهتماماً كبيرا بهذه المنطقة في أعقاب موجة الربيع العربي التي اجتاحت عدداً من دولها منذ عام2010 ، الا أن تضارب التفسيرات وتباين الإطارات النظرية المستخدمة في هذه الاشكالية قد أفضيا إلى فجوات بحثية ظاهرة مما تستدعي إعادة نظر منهجية ومراجعة نقدية للأدبيات الحديثة.

وتنطلق هذه المراجعة من مسلّمة مفادها أن فهم الأنظمة السياسية في المنطقة لا يمكن اختزاله في ثنائية الديمقراطية والاستبداد بوصفهما قطبين متقابلين، بل يقتضي فهم الطيف الواسع من الأشكال الهجينة والمركّبة التي تجمع بين عناصر من النمطين معاً بدرجات متفاوتة .وقد أسهم باحثون من أمثال (لاري دايموند وستيفن ليفيتسكي ولوكان واي) في تطوير هذه الرؤية من خلال توصيف ظاهرة الاستبداد التنافسي التي تتيح قدراً محدوداً من المنافسة السياسية الشكلية دون أن تُفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي.

وفي هذا السجال الفكري بين الادبيات يظهر النظام السياسي في مصر كنموذج حي وتطبيقي لتوضيح كيفية تتقاطع البنى الفكرية والمؤسسية السلطوية مع مطالب المجتمع للتغيير والإصلاح. اذ ان مصر كانت تاريخياً منطقة استقطاب للتفاعلات السياسية الإقليمية وقائدة للحراكات الشعبية،اذ انها اليوم تعد مادة خصبة لتحليل القراءات السابقة لرصد التحولات العميقة في مفهوم الدولة العسكرية وتتبع الكيفية التي أُعيد بها هندسة المجال الشعب والمؤسسات التشريعية والدستورية لقمع فرض نشوء بدائل سياسية حقيقية قادرة على الانتقال والتحول الجذري للديمقراطية.

وتتأسس الإشكالية البحثية لهذه المقالة الاستعراضية على بيان الفجوة المعرفية بين وعود خطابات الإصلاح التي تطلقها النظم السلطوية المعاصرة بهدف الاحتواء وامتصاص الأزمات وبين حقيقة الممارسات التشريعية لتي تعمق الاستمرارية السلطوية. وتسعى المقالة إلى مراجعة البحوث والدراسات السياسية المقارنة الممتدة حتى منتصف العقد الحالي، للأجابة عن تساؤل كيف تم نجاح الإرث الفكري والمؤسسي للسلطوية في مصر في الالتفاف على مسارات التغير ومطالب الاصلاح لخدمة استراتيجيات بقاء النظام وديمومتته.

ولتحقيق هذا الهدف تتبنى هذه المقالة قراءة نقدية تستند إلى أساسيين الاول النظام السياسي المؤسساتي والثاني التحليل السلطوي المقارن من خلال تحديداً مشكلة السيطرة ومشكلة التقاسم وتم تنظيم هيكل هذه المراجعة في ثلاثة أقسام رئيسة: يبدأ القسم الأول بضبط الإطار المفاهيمي لأدبيات الاستبداد وينتقل القسم الثاني لـرصد ركائز الإرث السلطوي في الشرق الاوسط؛ اما القسم الثالث المراجعة النقدية وتفصيل أبعاد ومستويات التكيف السلطوي في الحالة المصرية وتجلياتها المعاصرة كقوانين مكافحة الإرهاب، التعديلات الدستورية لعام 2019و وصولاً الاستنتاجات النقدية والنقاشات في ظل المعطيات الراهنة.

المنهجية

تعتمد هذه الورقة الاستعراضية على المراجعة المنهجية النقدية ، كإطار تحليلي لتفكيك فرضيات الصمود السلطوي. واعتمدت في هذه الدراسة على منهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحديد العلاقة بين المتغيرات وتحديد الاتجاهات العامة لاكتشاف العلاقة بين النظم السلطوية والتغيروالاصلاح وإعادة تركيب دراسات الحالة المصرية وتفسير آليات بقاء السلطة،

ولأجل هذا الهدف جمعت الباحثة عددا من الادبيات والابحاث المعاصرة التي تطرقت الى النظم السياسية السلطوية ووالاصلاح والتحول الديمقراطي وراجعت ومحصت محتواها وصنفتها بحسب المقاربة التي تنتجها لرسم ملامح النظام السياسي المصري .

اولا: الإطار المفاهيمي من حتمية التحول الى ادبيات الصمود السلطوي

شهد حقل السياسة المقارنة تحولاً في دراسة نظم الشرق الأوسط؛ حيث انتقل التركيز من "حتمية التحول الديمقراطي " إلى دراسة الاستدامة السلطوية الذي يفسر لنا قدرة انظمة الحكم المستبدة والمتسلطة على التكيف بسهولة مع الطوارئ وطرق مرونتها ترتكز الأدبيات الحديثة على تفكيك معضلتين أساسيتين تواجههما هذه النظم: (بوسوزني و انجريست، 2014)

1- اشكالية التحول الديمقراطي في الادبيات الكلاسيكية

أسس صامويل هنتنغتون عام 1991نظريته لفهم موجات التحول الديمقراطي الثلاثة عبر التحليل المقارن للتحولات السياسية (1828-1990) ، وكانت الموجه الثالثة مرجعا اساسيا، اذ تتبعه هنتنغتون شروط التحول من ارساء الديمقراطية الى تعزيزها وكانت هذه المقاربة في بلورة اتجاه الانتقالية الذي افترض ان التحول الديمقراطي هو طريق موضوعي تتقاطع فيها المتطلبات الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية . (Huntington، 1991)

اما خوان لينز قدم عام 1975 صنفها تصنيفا دقيقاً للنظم السلطوية الذي ميّز بينها وبين الأنظمة الشمولية (Totalitarian) من خلال ثلاثة محاور الاول التعددية المحدودة وانعدام ألايديولوجيا المحددة، والانخراط السياسي الانتقائي.

ورأى لينز وستيبان في عام 1996 أن التحول والانتقال الديمقراطي يستلزم استيفائه لثلاث شروط متكاملة اولها (الانتقال Transition) وثانيا (الإقرار Consolidation)، واخيرا التعمق Deepening) وهو الاطارالذي ظل مُهيمناً في الأدبيات حتى منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة. (Linz, 1996)

2- تفكيك الاستثنائية العربية

الاستثنائية العربية ذكرت في الأدبيات بوصفها إشكالية محورية وجب تفسيرها ، من خلال السؤال الأتي لماذا الدول العربية تقاوم التحول الديمقراطي حتى وان توفرت شروط التحديث والتغير؟ اذا قدّمت تيارات متعددة إجابات متباينة ومختلفة :

يُعزو التيار الثقافي ممثلاً ب دانييل برومبيرغ إلى خصوصيات الثقافة السياسية الإسلامية التي تُضعف الحوافزوالاتجاه نحو التغيير الديمقراطي ،غير أن هذه المقاربة واجهت نقداً حاداً بسبب سقوطها في الاختزال الثقافي وإغفالها للتنوع الهائل للعالم الإسلامي.

(Brumberg, 2013)

في حين يُرجع التيار البنيوي من خلال الباحث اندرياس تساغاريس وكريس ديفيدسون في عام 2011، الذي يناقش الفكرة الاساسية وهي كيف يعييد ريع النفط تشكيل العلاقة بين السلطة والمواطنين اذ تستخدم الحكومات العوائد النفطية الضخمة لتقديم خدمات ووظائف حكومية ودعم مالي من اجل اسكات الشعب فهي معادلة كلاسيكية ريع النفط يُعفي من التمثيل.

(Tsagkaris, 2011).

أما التيار المؤسسي الذي يمثله (ستيفن هيدمان) فيرى أن النظم السلطوية في المنطقة قامت بتطوير إستراتيجية اسمتها الترقية السلطوية (upgrading authoritarianism) وهي التي تقوم على تمكين النظم من استيعاب واحتواء ضغوط الإصلاح والتغيير وتطويعها لخدمة وجودها ديمومتها بدلاً من أن تكون عاملاً يضعفها ، اذ باتت الانظمة الاستبدادية قادره على امتصاصها وتوظيفها لخدمة شرعيتها واظهار نظامها كنظام اصلاحي امام المجتمع الدولي . (Heydemann، 2007)

3- تعاظم ادبيات الصمود السلطوي

عمل (لوكان واي الاستاذ العلوم السياسية في جامعة تورنتو) (وستيفن ليفيتسكي الاستاذ في جامعة هارفرد) عام 2010 طريقا منعطفا في الادبيات إذ اقترحا مفهوم السلطة التنافسية لوصف تلك الأنظمة التي تكون مؤسساتها الديمقراطية شكلية منها انتخابات و البرلمان والاحزاب من دون أن تكون ديمقراطية مطبقة فعليا في المجتمع (Levitsky, 2010)

وعلى صعيد مرتبط تقدم الباحثة باربرا غيدس في كتابها الذي صدر عام 2003 أنماط للسلطوية منها : السلطة العسكرية والسلطة الحزبية والسلطة الشخصية وهجينها، الذي بين أن كل نمط يتسم بمنطق بقاء مغاير عن الاخر ودينامية انهيار مختلفة. وكذلك يرى غيدس أن الأنظمة ذات السلطة الشخصية أكثر عرضة للانهيار المفاجئ بينما الأنظمة الحزبية تكون أكثر استقرارا وقدرة على التكيف مع الاوضاع المختلفة . (Geddes، 2003)

وفي أحداث الربيع العربي بعض الادبيات تعمل على التحفظ المنهجي التي اقترحت مفهوم التحرير بلا ديمقراطية لتصف حالة الانظمة السلطوية التي تُجري فيها إصلاحات جزئية اذ توهم بالانفتاح دون أن تتخلى عن البنية التفويضية لسلطتها وتفرق بين الإصلاح كتكتيك للبقاء وبينه كتحول حقيقي.

وايضا يدور في أدبيات الانتقال الديمقراطي جدل عميق بين مقاربتين: الأولى بنيوية تُولي الأولوية للمتغيرات الهيكلية منها التنمية الاقتصادية و الثقافة والموارد اما الثانية فهي فاعلية تُقدّم قرارات النخب والاستراتيجيات التي تخطط لها بوصفها المتغير الحاسم. وقد بين علاء الدين أبو الصفا عام 2019 (صفا، 2019) أن السياق البنيوي هو الذي يحدد المناورة الاستراتيجية للنخب دون أن يلغيه كلياً.

هذا الجدل يعد ذات أهمية قصوى في تطبيقه على الحالة المصرية من خلال التساؤل التالي: هل انهيار التجربة 2011-2013 الديمقراطية كانت محكومه ببنيات لا يمكن تجاوزها أم أن قرارات الفاعلين الرئيسيين منهم جماعات الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية والقوى الليبرالية والفاعلون الإقليميون كانت مؤثره وحاسمة حتى وان توفرت خيارات بديلة.

ثانيا: ركائز إرث الفكر السلطوي في الشرق الأوسط

1- المورث السياسي الاسلامي : الدولة والسلطة

ترى أدبيات الفلسفة السياسية الإسلامية إلى وجود إشكالية حقيقية مركبه في مفهوم السلطة من خلال تداخل الابعاد الدينية بالسياسية في تشكيل النظم السياسية للحكم. منها فكرة الشورى والعقد الاجتماعي الإسلامي التي ذكرت في أعمال ابن خلدون والماوردي، والتي تكرست في الممارسة التاريخية من خلال ثقافة الطاعة والهيمنة المركزية ، ويرى (بشاره، 2011) أن هذا التوتر بين الموجود في النص المرجعية والممارسات السياسية التاريخية أسهم في تشكيل ثقافات سياسية ذات مرونه قادرة على الجمع بين الخطابات التقليدية والممارسات السلطوية الحديثة.

واما من منظور مغاير يرى (العظم، 2004) أن الإشكالية لاتكون في النص الإسلامي ذاته بل في التوظيف الأيديولوجي والفكري لهذا النص من قبل النظم السياسية السلطوية لتضفي الشرعية على سلطتها واعمالها وتتجنّب المحاسبة ويُشكّل هذا التوظيف ما يُسمى بـ"أسلمة السلطة" أي معناها توظيف الدين ليكون اداة لترسيخ وبقاء الحكم لا لتقييده.

2- الاقتصاد السياسي للسلطوية

ذكر (محمد، 2017) في حواره مع حازم قنديل ان هناك ثلاثة فاعلين رئيسيين في المنظومة السلطوية المصرية وهي المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والمؤسسة الدينية الذي اشار الى أن هذه المنظومة الثلاثية كوّنت شبكة مصالح متداخلة التي أسهمت في تحصين والمحافظة النظام في مواجهات ضغوط الإصلاح والتغيير.

اما ماتحدث به مايكل روس (Ross, 2001) استاذ العلوم السياسية في جامعة كليفورنيا على مستوى الاقتصاد السياسي الإقليمي (2001) أن ريع النفط هو الذي يعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال ثلاث آليات منها أثر الضريبة التي تضعف المطالبة بالتمثيل وأثر الإنفاق الذي يشتري الرضا الجماعي ، وأثر القمع يمول أجهزة الأمن .

هذه النظرية لاتنطبق على جميع الدول منها حالات مثل الكويت والإمارات اذ انها قامت بأنشاء مجالس تمثيلية رغم وجود وفرة الريع مما يؤكد تعقيد العلاقة فيما بين الريع والسلطوية.

3- المجتمع المدني المعارض في مواجهة السلطوية

شكل الاعلام والرأي العام اداة بيد الحركات الاجتماعية وأن صعود وسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات أعادت رسم خارطة المعارضة السياسية اذ انها اليوم تواجه تحديات كبيرة بسبب الحراك الثقافي والتنموي المتسارع في المنطقة الذي يجعل أنصار النظام القديم يشعرون بالتهديد أمام تصاعد الانتماء الوطني المبني على قيم المواطنة العالمية والتعبير الحروالطموح. ويتجلى هذا الصراع بأوضح صوره في ما يتعلق بدور الشباب في المجال العام، وبحسب ماتوصلت اليه الدكتورة لينا الخطيب (الخطيب، 2025)أن النظم السلطوية تكيفت بدورها مع هذا الواقع من خلال الهيمنة الرقمية والمراقبة الإلكترونية وتأهيل المنظمات المجتمعية الموالية.

من خلال الدراسات السابقه تبين ان كثيراً من الدول التي قيل عنها إنها في طور الانتقال الديمقراطي ومنها مصر الا انها لم تكن في واقع الأمر تنتقل إلى أي مكان، بل كانت تُطوّر أشكالاً جديدة من السلطوية المُقنّعة.

المحور الثالث: مصر نموذجاً تطبيقياً

1- البنية التاريخية للدولة المصرية

في أدبيات الدولة المركزية القديمة احتلت مصر مكانة متميزة إذ يرى عدد من المؤرخين والباحثين واصحاب النظريات السياسية أن التراث الفرعوني لمركزية السلطة ترك بصمات واضحة على الثقافة السياسية المصرية على مدى آلاف السنين.

تطرق المفكر وائل حلاق (حلاق، 2013) الى مفهوم الدولة المستحيلة فقد اشاره إلى التناقض البنيوي الذي كان بين الدولة الجديدة بمتطلباتها السيادية والتراثِ الإسلامي في السلطة ، مما يُفسّر وجود توتر مزمن في طريق بناء الدولة المصرية الحديثة.

أما في حقبة الدولة الوطنية الحديثة فحللها خالد فهمي (فهمي، 2018) كيف أرست ثورة (عام 1952) بزعامة الضباط الأحرار أسس وركائز الدولة الحديثة الامنية التي جعلت من الجيش ركيزة شرعية ووجودية للنظام اي يحلل كيف ولدت الدولة الحديثة في مصر من رحم المؤسسة العسكرية ، اذ بنى جلال عبد الناصر سلطته على ثلاثة محاور متكاملة منها القومية العربية التي وصفها بأنها أيديولوجيا توحيدية اما الثالثة فهي الاشتراكية بوصفها برنامج تنموي اجتماعي فالدولة الأمنية وصفها ضمانة للاستقرار.

2- الصمود السلطوي النموذجي

تجسدت حقبة حسني مبارك التي بدأت عام 1981الى 2011 التي يمكن تسميتها بالنموذج للصمود السلطوي وفق معايير الأدبيات والباحثين المتخصصة. فقد وظّف مبارك النظام السياسي مجموعة من آليات البقاء التي ذكرتها الدراسات الأكاديمية واخذت حيزا واسعاً.

اذ اعتمد النظام الشرعية الامنية من خلال تضخيم تهديد الإسلام السياسي الراديكالي من اجل تبرير إبقاء قانون الطوارئ واللجوء إلى المحاكم العسكرية في قضايا المدنيين وبتالي يمنح السلطات صلاحيات استثنائية تقوم بتقيد التجمع السلمي وحرية التعبير، وفق ما يوثّقه ويذكره جو ستورك (Stork, 2011) في تحليله لتحولات السياسة في تلك المرحلة .

اما النظام الاقتصادي طبقت علية ليبرالية انتقائية في العقدين الأخيرين وان الإصلاح الاقتصادي المتبع أفرز مجموعة رجال أعمال متنفذين منهم رجال الاعمال الحزب الوطني الديمقراطي الذين باتوا شريكاً في هشاشة النظام السياسي لاحقا وفق ماذكره (McCants، 2012)

ونأتي على الانتخابات التي جرت مصر في عهد حسني مبارك دورات انتخابية متعاقبة لكنها وظّفت آليات تزوير ممنهجة ومحكمة التي حللها جيسون براونلي (Brownlee، 2007) في دراسته من خلال قوله ان الانظمة القوية التي تملك حزبا حاكم قوي لكنه لايهدف للفوز بالانتخابات بل قيامه بربط مصالح النخبة وعندما يحين وقت الانتخابات تبقى النخبة متماسكة خلف الرئيس هذا ماجرى في مصر لان النخبة لم تجد مصلحة في الانشقاق .

3- ثورة 25 يناير 2011

كانت ثورة يناير عام2011 اختباراً مفصلياً لجميع النظريات المتعلقة بالتحول الديمقراطي في الحالة المصرية وكان (طيب، 2015)حلل تحليلاً دقيقاً للتحولات والتغيرات التي طرأت وحدثت على التحالفات الاجتماعية في أيام الثورة ولقد كان المبدأ الاساسي التي قامت عليه القضاء عى نظام حسني مبارك كبداية لتحول الديمقراطي والتخلص من المؤسسة العسكرية التي كانت لأكثر من خمس عقود والتحول الى مؤسسة مدنية مُشيرةً إلى أن الطبقة الوسطى الحضرية المتقاطعه مع شباب الإخوان والحركات اليسارية أفرز ديناميكية غيرمطروحة و مسبوقة لم تكن أي من هذه القوى مستعدة لها.

اما عادل عامر (عادل، 2013)الذي فرق بين مفهومي ثورة الشعب وثورة النخبة اذ بين أن ما حدث في مصر لم يكن تفكيكا للدولة العميقة بل إعادة وترتيب داخلي لنخبها إذ أبقت المؤسسة العسكرية على وضعيتها وتشكيلاتها وهيمنتها بينما جرى تفكيك وتغير الهياكل الرسمية للحزب الوطني الديمقراطي بسبب عد تناغم الفعل الثوري وتراجع الايثارية ليحل محلها المصلح وتشقق الجماعات الثورية وبدأت بضهور الاختلافات والتناقضات.

4- اعادة هيكلية النموذج السلطوي مابعد عام 2013

حسن نافعة (نافعة، 2020) يحلل في قراءته لمرحلة ما بعد 2013 كيف قام النظام الجديد برئاسة عبد الفتاح السيسي الذي لم يكرر نموذج حسني مبارك بل من خلال تطويره نسخة معدلة عليها أكثر مركزيةً وأقل تسامحاً مع جود المعارضة لكن دورها مهمش مُستنداً إلى شرعية جديدة وهي مكافحة الإرهاب بدلاً عن الشرعية الانتخابية.

ويرصد ميلاني كاميت (Cammett، 2021) تحولات وتعديلات دستورية جوهرية قامت بها مصر عام 2019 من هذه التعديلات مددت مدة الرئاسة وعززت صلاحيات الدستورية للمؤسسة العسكرية،وبهذا يعني أن هذه التعديلات مثّلت انقلاباً دستوري أعاد تثبيت وتوطيد البنية السلطوية على أسس قانونية ودستورية رسمية.

ويتساءل روبرت كاغان (Kagan, 2015) من زاوية إقليمية ودولية عن الدور الدعم الخارجي منها الخليجي والأمريكي والأوروبي في تعزيز صمود وترسيخ النموذج السلطوي المصري بعد 2013 مشيرا الى أن التنافسات الإقليمية ومخاوف الأمن الجيوستراتيجي أولت تعزيزهذا النظام على حساب الإصلاح والتغير والتحول الديمقراطي.

المناقشات

باستعراض الادبيات السابقة تبين انها قاصره عن فهم الابعاد الكامله للتحول الديمقراطي او للنظم السلطوي وعدم تفسير بقاء الاخيره وذلك لاعتمادها على عنصر تحليل واحد او اعتمادها على اكثر من عنصر لكن لم تنتبه على تفاعل العناصر معا.

اذ قدم (هنتنغتون عام1991) غيره من أدبيات الموجات الديمقراطية سردا تاريخياً لكن أن تطبيقه على منطقة الشرق الأوسط قد عانى من قصور منهجي واضح، هنتنغتون اعطى الأولوية لمتغيرات التحديث الاقتصادي والاهمية للقيادة الكاريزمية مهملا الاسباب الاخرى منها دور البنى المؤسسية ،رأس المال الاجتماعي ،التاريخ الاستعماري الذي يحتل مكانة محورية في المجتمع العربي وأن الحالة التطورية لمسار الديمقراطية لا تُسعف في فهم بعض الحالات كنموذج مصر حيث يتداخل التحول والتراجع والتكيّف والتغيير في مسار واحد متقطّع.

اما إطار لينز وستيبان 1996 لا يخلو بدوره من اختزالات الذي يفترض أن تتوفر إرادة النخبة شرط كافي لإتمام عملية التحول الديمقراطي متناسيا أن إرادة النخبة هي نفسها التي تشكلها البنى المؤسسية وجماعات المصالح والضغوط الإقليمية والدولية وفي الحالة المصرية تفند قسما من هذا الافتراض فقد كانت بعض النخب إصلاحية حقيقية في داخل النظام عام 2011 لكنها سُحقت بتحالفات بنيوية أقوى منها.

ونلاحظ في بعض الأدبيات المتخصصة بالحالة المصرية كثير من الفجوات المنهجية والمعرفية الجديرة بالتأمل منها اشكالية الوصول الميداني ولاسيما بعد 2013 اذ كثير من الدراسات تعاني من قلة المصادر الاولية بسبب التقيدات المفروضة على البحث الميداني في مصر ماادى الى الاعتماد على التحليل النظري والمصادر الثانوية .

وايضا غياب الأصوات الداخلية تهيمن الابحاث الغربية والأمريكية على الإنتاج المعرفي حول القضية المصرية، اما الأبحاث الصادرة عن باحثين مصريين في الداخل قليلة وحذرة وليس لها حرية الكتابة وبتالي ينظر إلى القضية من الخارج وليس من الداخل ومن رحم الشعب والمجتمع.

وكذلك بعض الادبيات تنصبّ معظم دراساتها على الدولة والنظام غير مبالية بالتطورات داخل المجتمع المدني وتطورات الفضاء الرقمي والتحولات القيمية في الأجيال الشابة التي تحاول التغييرالتي تكون بوادر التحول أعمق واقل مما تظهر للأطر التحليلية الكلاسيكية.

الخاتمة

حاولت في هذه المراجعة التصدي لقراءة واستعراض ومراجعة وتحليل ادبيات الصمود السلطوي والتحول الديمقراطي واخذ نموذج مصر للوقوف على دراسة الابعاد المتغيره والمختلفة لهذه النظم اذ كشفت هذه الادبيات عن مسار تطوري مهم الذي يقر بأن السلطوية هي منظومة قوية قادرة على التكيف والتطور والتجدد مع الضغوطات الديمقراطية من اجل ديمومتها ، وكذلك مايميز الصمود السلطوي في الشرق الاوسط وبالتحديد مصر التداخل بين المؤسسة العسكرية والاقتصاد وايضا استغلال المؤسسة الدينية لجعلها اداة لشرعيتها والاعتبارات الامنية والاقليمية والدولية في ابقاء واستقرار النظام السلطوي على حساب الاصلاح .

الحالة المصرية تجسدت من ثورة 25يناير عام 2011 حتى اليوم تعتبر نموذج معقد صعوبة فهمه من خلال نظرية واحدة ، فهي في حالة صمود سلطوي كما يراها واي وليفيتسكي وهذا التعدد التفسيري ليس نقصاً في الأدبيات بل يدل على ثراء الظاهرة وتركيبها البنيوي.

وتوجد في بعض الأدبيات المتخصصة ثغرات منهجية تستوجب اهتمام أكاديمي منها إهمال الفاعلين الإقليميين وهيمنة الدراسات الغربية وقلة الدراسات البحثية الداخلية وضعف التنظير حول دور الهويات والثقافة السياسية في طريق التحول.

في النهاية تبقى مصر والمنطقة في مرحلة استثنائية من التاريخ السياسي فالشروط البنيوية للتحول والانتقال قائم من تعليم ومجتمع مدني رقمي وطموحات متصاعدة لكن المنظومة المؤسسية والإقليمية للصمود مازالت راسخة ولعل الفيصل في النهاية يكمن في تحولات داخلية متراكمة بطيئة تشق مسارها عبر بنى المجتمع بعيد عن الاعلام والأضواء وهو ما لا تستطيع الأطر التحليلية والادبيات الراهنة رصده بكفاءة كافية مما يستدعي الكثير من الاستثمار في الدراسات النوعية الميدانية والمقارنة.

قائمة المصادر :

Barbara Geddes. (2003). Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics". Michigan: University of Michigan Press.

Daniel Brumberg. (2013). Transforming the Arab World's Protection-Racket Politics. Journal of Democracy90 ،.

Jason Brownlee. (2007). Authoritarianism in an Age of Democratization. Cambridge University, 2007.

Joe Stork. (2011). Egypt: Expanding Emergency Law Threatens Basic Rights. newyork: Human Rights Watch.

Levitsky, S. (2010). Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War. In L. A. Way. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Linz, J. J. (1996). Totalitarian andAuthoritarian Regimes. Boulder, Colorado, USA: Lynne Rienner Publishers.

Melani Cammett. (2021). Constitutional Amendments and Authoritarian Resilience in Egypt. The Oxford Handbook of Egyptian Politicsصفحة ، Oxford University Press.

Michael L. Ross. (2001). Does Oil Hinder democracy? تم الاسترداد من https://doi.org/10.1353/wp.2001.0011

Robert Kagan. (20 2, 2015). The uthoritarians are Winning. تم الاسترداد من The Washington Post: https://www.washingtonpost.com

Samuel P. Huntington. (1991). The Third Wave: Democratizationin the Late Twentieth Century. University of Oklahoma Press.

Steven Heydemann. (2007). Upgrading Authoritarianism in the Arab World. Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution.

Tsagkaris, A. (2011). Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies. In C. M. Davidson. london: Oxford University Press.

William McCants. (2012). The Lesser of Two Evils: The Salafi Turn to Party Politics in Egypt. Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution.

حسن نافعة. (2020). تحولات النظام السياسي وافاق الاصلاح . بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

خالد فهمي. (2018). كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة. القاهرة: دار الكتب المصرية.

صادق جلال العظم. (2004). ذهنية التحريم : سلمان رشدي واسلام السرد المقدس . دار المدى للثقافة والنشر.

عامر عادل. (5 6, 2013). جرائم العنف في مصر بعد ثورة 25يناير بوابة الفجر. تم الاسترداد من https://www.elfagr.org/355803

عزمي بشاره. (2011). الدين والعلمانية في سياق تاريخي . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كريم محمد. (14 3, 2017). الاخوان المسلمون من الداخل حوار مع حازم قنديل . تم الاسترداد من الجزيرة نت : https://www.aljazeera.net/politics/2017/3/14/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B9?hl=ar-001

لينا الخطيب. (13 5, 2025). تحولات عميقة تعيد تشكيل العقد الاجتماعي في الشرق الأوسط. تم الاسترداد من https://www.majalla.com/node/325566

مارشا بريبشتاين بوسوزني، و ميشيل بينر انجريست. (2014). تأليف السلطوية في الشرق الاوسط النظم الحاكمة والمقاومة (صفحة 17). المركز القومي للترجمة.

محمدي طيب. (2015). الثورة واشكالية التحول الديمقراطي في مصر . مجلة القانون والعلوم السياسية ، 397.

وائل حلاق. (2013). الدولة المستحيلة : الاسلام والسياسه ومأزق الحداثة الاخلاقي . بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر.